

قتل خطأ

القضية ١١٦٣٥/١٩٩٩ جنح مستأنف جنوب القاهرة

١٩٩٩/٤٣٨ جنح مصر القديمة

الطعن بالنقض ١٧٨٨٠/٧٠ ق

محكمة النقض

الدائرة الجنائية

تقرير بأسباب الطعن بالنقض

المقدم من : — محكوم عليها — طاعة —

وموطنها المختار مكتب الأستاذ رجائي عطية المحامى بالنقض ٤٥ شارع طلعت حرب، ٢٦ شارع شريف باشا — عمارة الإيموبيليا — القاهرة — والوكيل عنها بتوكيل رسمى عام رقم ١٨٧٦هـ لسنة ١٩٩٩ توثيق المعادى موكل فيه بالطعن بالنقض.

فى الحكم : الصادر فى ١٣/١٢/١٩٩٩ من محكمة جنح مستأنف جنوب القاهرة فى القضية رقم ١٩٩٩/١١٦٣٥ جنح مستأنف جنوب القاهرة (١٩٩٩/٤٣٨ جنح مصر القديمة) والقاضى حضورياً بتوكيل بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف والمصروفات.

وكانت محكمة أول درجة قد قضت حضورياً بجلسة ١٩٩٩/١١/٧ بتغريم المتهمه مائتى جنيه وإلزامها بأداء مبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل بالتعويض المؤقت والمصروفات.

الوقائع

وكانت النيابة العامة قد اتهمت الطاعة بأنها : —

تسببت (!؟) خطأ فى موت المجنى عليه..... فأحدثت به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتى أودت بحياته، وكان ذلك ناشئاً عن إهمالها (!؟) ورعونتها (!؟) وعدم مراعاتها للقوانين واللوائح والقرارات حال قيادتها للسيارة، بأن قادت السيارة بحالة تُعرض الأشخاص والأموال للخطر (!؟).

وطلبت عقابها بالمادة ١/٢٣٨ عقوبات.

وإذ صدر الحكم المطعون فيه سالف البيان معيباً بالتقصير والإخلال بحق الدفاع وفساد الإستدلال، فقد طعنت عليه الطاعة بطريق النقض برقم /٢٠٠٠ تتابع بتاريخ// ٢٠٠٠ لأسباب الآتية : —

أسباب الطعن

أولاً : القصور والإخلال بحق الدفاع

تمسكت الطاعنة أمام محكمة أول درجة —، تمسكت ببراعتها مما نسب إليها، وبأن صورة الواقعة الحقيقية — والتي شهد بها /..... — زميل المتوفى في العمل — بأنه كان يطل من شباك مقر شركة..... للنقل النهري الذى يقع فى مكان الحادث — لحظة وقوعه، وأنه شاهد زميله — المتوفى —.....، وهو يعبر طريق كورنيش المعادى، متجهاً إلى مقر الشركة، وأن الأخير — بعد أن عبر أمام سيارة المتهمه — فوجئ بسيارة أخرى قادمة من يسارها وكادت تصطدم به، فارتد عائدًا وإصطدم بسيارة المتهمه، وأنه لم يكن بإستطاعتها تفاديه، لأن المتوفى فاجأها بإرتداده.

وهذا يؤكد أنه لا يوجد خطأ فى جانب المتهمه — الطاعنة، وأن الخطأ كله خطأ المصاب نفسه، بشهادة زميله سالف الذكر.

ومع أن حكم أول درجة — المؤيد إستئنافياً — لأسبابه — أورد فى مدوناته أن المتوفى تردد أثناء عبوره الطريق وأنه توقف فجأة أمام سيارة المتهمه، مما مفاده أن الخطأ كله خطأ المتوفى وأنه لا يوجد أى خطأ من جانب المتهمه، إلا أنه أدان المتهمه — الطاعنة — بقالة أن التهمة ثابتة بإقرارها (١٩) ومن أقوال شهود الواقعة (١٩)، بينما الثابت من أقوال — المتهمه الطاعنة — أنها سجلت فى تحقيق النيابة ١٩٩٩/٣/١٦ أن المتوفى بعد أن عبر الطريق — إرتد فجأة — عندما شاهد سيارة أخرى قادمة من يسارها كادت تصطدم به فارتد فجأة أمام السيارة قيادة المتهمه وإصطدم هو، بفعله هو، بالسيارة وأنها — أى المتهمه — الطاعنة — كانت تسير على يمين الطريق بسرعة تتراوح ما بين ٥٠، ٦٠ ك. م. ساعة، وهى فى حدود السرعة المقررة، وأنها فوجئت بالمتوفى يرتد فجأة أمام السيارة قيادتها، عندما شاهد سيارة أخرى قادمة من يسارها وكادت تصدمه، وأنه لم يكن بإمكانها مفاداة الحادث رغم قيامها بالضغط على الفرامل وإستخدام آلة التنبيه.

وهذا الذى قرره المتهمه الطاعنة، لا يُعد إقراراً منها بإرتكابها خطأ ولا بمسئوليتها عن الحادث — حسبما ذهب الحكم — وإنما هو فى الواقع — وحسبما تدل عليه عبارات المتهمه — نفى للخطأ، ونفى للمسئولية عن الحادث، ومن ثم فإن قول الحكم بأن التهمة ثابتة فى حق المتهمه بإقرارها، إنما يدل على عدم إلمام المحكمة إماماً صحيحاً بمبنى الأدلة القائمة فيها.

كما أن الشاهد الوحيد للحادث /..... — زميل المتوفى — شهد — على خلاف ما إستنبطه الحكم الصادر من أول درجة — المؤيد إستئنافياً لأسبابه — شهد بأن الخطأ خطأ المتوفى، على النحو السالف بيانه.

وعلى ذلك يكون الحكم الصادر من محكمة أول درجة — حين قضى فى الدعوى بالإدانة — لم يُلَمَّ إماماً صحيحاً بمبنى الأدلة القائمة فيها، ولم يتبين حقيقة فحوى شهادة الشاهد الوحيد فى الدعوى، ولا حقيقة فحوى أقوال المتهم، فاعتبر الشاهد /..... — شاهد إثبات — بينما هو فى الواقع شاهد نفى، وإعتبر أقوال المتهم بمثابة إقرار بالخطأ، بينما هى فى الحقيقة — وعلى العكس — نفى للخطأ.

وقد قضت محكمة النقض بأنه :

" من المقرر أنه يجب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لإيضاح أن المحكمة حين قضت فى الدعوى بالإدانة قد ألت إماماً صحيحاً بمبنى الأدلة القائمة فيها، وأنها تبينت الأساس الذى تقوم عليه شهادة كل شاهد، أما وضع الحكم بصيغة غامضة مبهمه فإنه لا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من تسبب الأحكام، ويُعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون.

• نقض ١٩٧٦/٣/٢٢ — س ٢٧ — ٧١ — ٣٣٧

• نقض ١٩٧٢/١/١٠ — س ٢٣ — ١٦ — ٥٧

• نقض ١٩٧٣/١/٢٩ — س ٢٤ — ٢٧ — ١١٤

• نقض ١٩٧٥/٤/٢٧ — س ٢٦ — ٨٣ — ٣٥٨

• نقض ١٩٧٣/١/٨ — س ٢٤ — ١٧ — ٧٢

ضميماً إلى ما تقدم لم يورد الحكم الصادر من محكمة أول درجة مضمون شهادة الشاهد/..... ولم يبين مؤداها بياناً كافياً، وإكتفى بالقول بأن التهمة ثابتة فى حق المتهم من أقوال الشهود (!؟)، بينما لا يوجد فى الحقيقة سوى شاهد واحد لم تذكر المحكمة فحوى شهادته، وهو مالا يكفى لتحقيق الغاية التى تغياها المشرع من تسبب الأحكام، ولا يُمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة — كما صار إثباتها فى الحكم.

وقد قضت محكمة النقض بأنه :

" من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التى تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها فى حكمها بياناً كافياً، فلا يكفى الإشارة إليها بل ينبغى سرد مضمون كل دليل، وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده الواقعة كما إقتضت بها المحكمة ومبلغ إتساقه مع باقى الأدلة، وإذ كان ذلك فإن مجرد إستناد محكمة الموضوع — فى حكمها على النحو السالف بيانه، إلى التحقيقات — دون العناية بسرد مضمون تلك التحقيقات لا يكفى لتحقيق الغاية التى تغياها المشرع من تسبب الأحكام ".

• نقض ١٩٧٩/٢/٨ — س ٣٠ — ٤٦ — ٢٣١

• نقض ١٩٦٩/١١/١٧ — س ٢٠ — ٢٦١ — ١٢٨٥

• نقض ١٩٨٤/١/١٩ — س ٣٥ — ١٤ — ٧٤

كما قضت محكمة النقض بأنه :

" يجب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لإيضاح أن المحكمة حين قضت في الدعوى بالإدانة قد أملت إماماً صحيحاً بواقعة الدعوى وظروفها المختلفة ومبنى الأدلة القائمة فيها وأنها تبينت حقيقة الأساس الذي تقوم عليها شهادة كل شاهد ودفاع كل متهم حتى يكون تدليل الحكم على صواب إقتناعه بالإدانة بأدلة مؤدية إليه "

• نقض ١٤/٦/١٩٦٥ - س ١٦ - ١١٥ - ٥٧٦

كما قضت محكمة النقض بأنه :

" جرى قضاء محكمة النقض على نقض الأحكام التي لا يُذكر فيها إلا أن التهمة ثابتة من التحقيقات وشهادة الشهود، لأن هذه الصيغة عامة يمكن وضعها في كل حكم وهي لا تحقق غرض الشارع من تسبب الأحكام، بل الواجب على المحكمة بأن تذكر مضمون شهادة الشهود وغيرها من الأدلة التي إعتمدت عليها في حكمها "

• نقض ١١/٨/١٩٢٨ - مج القواعد القانونية - ج ١ - ق ٧ - ص ١٦

• نقض ٢٦/٣/١٩٧٢ - س ٢٣ - ١٠١ - ٤٥٩

• نقض ٢١/١/١٩٥٢ - س ٣ - ١٦٨ - ٤٤٢

ثانياً : القصور والإخلال بحق الدفاع :

قدم دفاع الطاعنة إلى محكمة أول درجة مذكرة مكتوبة بدفاعه، لم يعرض لها حكم أول درجة لا بالإيراد ولا بالرد، ثم عاود دفاع الطاعنة تقديم مذكرة مكتوبة بدفاعها إلى المحكمة الإستئنافية نصها : -

" قدم دفاع المتهمة المستأنفة لمحكمة أول درجة مذكرة مؤرخة ١٩٩٩/١١/٧ تمسك فيها بأن الشاهد الوحيد - زميل المتوفى في العمل شهد بخطأ المتوفى الذي عبر الطريق رغم إزدحامه بالسيارات - في غير الأماكن المخصصة لعبور المشاة، ثم إرتد فجأة عندما رأى سيارة أخرى تمرق قادمة في ذات الإتجاه من على يسار سيارة المتهمة فأصطدم بها كما شهد بإنتفاء أى خطأ في جانب المتهمة - كما جاء بتحريات المباحث أن الحادث وقع بقضاء الله وقدر الله - وبمعانة المهندس الفنى بالإدارة العامة للمرور - لسيارة المتهمة اثبتت سلامة وصلاحية الفرامل، وآلة التنبيه وأجهزة الحركة، كما تمسك دفاع المتهمة بأن الحادث لا يحمل دلالة واحدة على ثمة اهمال أو رعونة أو استهتار من المتهمة، وأن الخطأ غير العمدى لايفترض ولا يجوز افتراضه - كما تمسك بانقطاع رابطة السببية للمتهمة بالحادث الذى يرجع للخطأ الجسيم للمتوفى وحده دون سواه.

وفى بيان ذلك أورد دفاع المتهمه فى مذكرته سالفه الذكر ما نصه :

" صورة الواقعة — كما جاءت بالمحضر — هى صورة مؤسفة لتهور المشاه فى الشارع المصرى، واعتيادهم عبور الطريق فى غير أماكن عبور المشاه، وأحياناً دون انتظار خلوه من السيارات، وفى بعض الأحيان القفز امام السيارات بلا تبصر مع ما يشكله ذلك من تعريضهم للخطر وما يشكله توقف السيارة الفجائى من سلسلة — اصطدامات السيارات القادمة من الخلف ".
وصورة الواقعة الحالية — من فرط تكرارها — صارت معروفة للمشتغلين بحوادث الطريق، وهى على ماورد بالمحضر ١٩٩٩/٤٣٨٢ جنح مصر القديمة — تخلص فى انه اثناء قيادة المتهمه /...../ للسيارة رقم..... ملاكى القاهرة فى شارع كورنيش النيل — وهو طريق رئيسى — بعد منزل كوبرى أثر النبى ملتزمة أقصى اليمين، فى الاتجاه لضاحية المعادى، بسرعة تتراوح ما بين ٥٠ و ٦٠ كم ساعة، إذا بها تفاجأ بأحد الأشخاص — على مسافة أربعة أمتار يعبر أمام السيارة قيادتها فى الاتجاه من رصيف الكورنيش على يمينها ليعبر الطريق فى مكان غير مخصص لعبور المشاه وقبل أن يصل الى الرصيف الأوسط، إرتد فجأة عندما رأى سيارة أخرى تمرق قادمة فى ذات الاتجاه من على يسار سيارة المتهمه — نقول إرتد فجأة ليصطدم بسيارة المتهمه، وقد تبين أن المصاب/..... كان فى طريقه إلى مقر عمله — بشركة..... — التى يقع مقرها على الجانب الآخر من الطريق، وشاعت الأقدار أن يشاهد الحادث زميله /.... — الذى كان يقف مطلاً من شباك مكتبه فى الشركة التى تقع بمكان الحادث.

الشاهد الوحيد للحادث : زميل المتوفى فى العمل

شهد بخطأ المتوفى، وبإنتفاء أى خطأ

فى جانب المتهمه

فشهد..... — زميل المتوفى — فى تحقيق النيابة ١٩٩٩/٤/١ بما نصه :
" أنا كنت واقف فى مكتبى بالدور الثالث بالشركة وأنا كنت بأبص من الشباك على طريق كورنيش المعادى شفت واحد بيعدى الشارع وبعد ماعدى العربية الأولى من ناحية النيل فوجئت به ان هو رجع علشان ما قدرشى يعدى العربية الثانية اللى كانت معديه، عربية ماركة دوجان سوداء خبطته فخط فى زجاج العربية وإنقلب ووقع على الأرض، وعرفت ان هو الأستاذ..... "
وقد سألته السيد المحقق عن مكان سير السيارة قيادة المتهمه بنهر الطريق تحديداً أثناء اصطدامها بالمجنى عليه فأجاب : —

ج : — هى كانت ناحية الرصيف فى الحارة اليمين.

وبسؤاله عن اتجاه المجنى عليه أثناء عبوره الطريق، أجاب : —

ج : — هو كان جاى من اليمين من ناحية النيل وبيعدى الطريق ناحية الشركة اللى فى الناحية الشمال.

وبسؤاله عن سبب إصطدام سيارة المتهمه بالمجنى عليه، أجاب : —

ج : هو كان يبعدى الطريق وكان فيه عربتين معديين جنب بعض وهو عدى واحدة منهم ولكن ماقدرشى يعدى الثانية فرجع فجت العربية الدوجان راحت خبطاه ووقع على الأرض.

وبسؤاله عما إذا كان فى إمكان المتهمه تفادى الإصطدام بالمجنى عليه، أجاب : -
ج : لا هى مكنتش تقدر تتفاداه.

وبسؤاله عن سبب عدم إمكان مفاداه الحادث، أجاب : —

ج : لأن هو رجع ففاجئها علشان هى كانت ورا العربية اللى هو عداها فهى ما شفتهاوش.

وزمالة الشاهد للمتوفى لم تؤثر على حيدته، ولم تمنعه من قول الحق فشهد بالواقع والحقيقة وبما أملاه عليه ضميره، وهى شهادة تطابق الواقع وتتساند مع ما هو ثابت فى الأوراق من أدلة وقرائن.

أقوال المتهمه تتساند مع ما شهد

به الشاهد الوحيد /.....

ففى تحقيق النيابة ١٦/٣/١٩٩٩ سجلت المتهمه أن المتوفى بعد أن عبر أمام السيارة قيادتها عاد مرة أخرى عندما شهد سيارة أخرى قادمة من يسارها وكادت تصطدم به فإصطدم هو بسيارتها.

وبسؤالها عن جزء الطريق الذى كانت تقوم فيه السيارة لحظة إصطدامها بالمتوفى، أجابت :
ج : أنا كنت ماشية فى يمين الطريق

وبسؤالها عن سرعة السيارة أثناء إصطدامها بالمتوفى، أجابت : —
ج : أنا كنت ماشية ما بين خمسين وستين ك. م فى الساعة.

وبسؤالها عن حالة الطريق أثناء إصطدامها بالمتوفى، أجابت : —
ج : هى كان فيه عربيتين على الناحية الشمال من عربيتى.

وبسؤالها عن كيفية حدوث إصابة المجنى عليه، أجابت :

ج : أنا فوجئت بالمجنى عليه رجع قدام عربيتى علشان العربية اللى كانت على شمالى كانت هتخبطه.

وبسؤالها عن المسافة التى كانت بينها وبين المجنى عليه لحظة مشاهدتها له للوهلة الأولى،
اجابت : —

جـ : حوالى أربعة امتار تقريباً.

وبسؤالها عما إذا كانت بإمكانها مفاداة الحادث، أجابت : —

جـ : بالنفى.

وبسؤالها عن سبب ذلك، أجابت : —

جـ : هى كانت مفاجأة وهو كان واقف قدام العربية وأنا ملحققتش أضرب فرامل على الآخر.

وبسؤالها عما إذا كانت إستعملت آلة التنبيه وجهاز الفرامل، أجابت : —

جـ : أيوه أنا زمرت ودوست الفرامل.

تحريات المباحث أثبتت أن الحادث وقع

بقضاء الله وقدر الله

وفى محضر تحريات المباحث المؤرخ ١٩٩٩/٣/٢١ أثبت محرره النقيب /..... ضابط مباحث قسم مصر القديمة أنه — " بالتحرى تبين أنه أثناء عبور المتوفى إلى رحمة الله لشارع كورنيش النيل إصطدمت به إحدى السيارات بالطريق قيادة المدعوه /..... وأن الحادث وقع قضاء وقدر ".

معaine المهندس الفنى بالإدارة العامة للمرور لسيارة المتهمه

أثبتت سلامة وصلاحيه الفرامل ـ وآلة التنبيه

ـ وأجهزة الحركة ـ ولمبات الإضاءة

وفى المحضر المؤرخ ١٩٩٩/٤/٢٧ أثبت المحقق ورود تقرير المهندس الفنى بنتيجة الفحص الفنى للسيارة قيادة المتهمه متضمناً سلامة وصلاحيه — الفرامل — وآلة التنبيه — وأجهزة الحركة — ولمبات الإضاءة.

الرسم الكروكى للحادث

وثابت من الرسم الكروكى للحادث المؤشر عليه بالنظر من السيد / وكيل النيابة المحقق فى ١٩٩٩/٣/١٦ أن السيارة ٧٤٨٧٦٣ قيادة المتهمه كانت تسير على الجانب الأيمن بالطريق.

تقرير فحص الحادث

وجاء بتقرير فحص الحادث أن مكان المصادمة أمام شركة..... وأن المصاب كان يعبر الطريق للدخول للشركة.

الحادث لا يحمل دلالة واحدة

على ثمة إهمال أو رعونة

أو إستهتار من المتهمه

ومؤدى الوقائع إنتفاء أى إهمال أو رعونة أو إستهتار فى جانب المتهمه، وإنه كان يستحيل عليها مفاداة الحادث مهما كان إحترازها وتقطنها، فالمتهمه كانت تقود السيارة فى أقصى يمين الطريق، بسرعة ما بين ٥٠، ٦٠ كيلو متر ساعة، وأن المتوفى عبر الطريق فى غير الأماكن المخصصة لعبور المشاه وهو على مسافة أربعة أمتار منها، وعندما تعذر عليه إستكمال العبور لقدم سيارة أخرى من على يسار سيارة المتهمه — إرتد فجأة امام سيارة المتهمه ووقع الحادث، وطريق كورنيش النيل فى منطقة مصر القديمة سريع ومفتوح، ومسموح فيه بالسير بسرعة (٦٠) كيلو متر / ساعه، وهذا يوجب على المشاة العبور من أماكن العبور المشاة، أو إنتظار خلو الطريق من السيارات، أو على الأقل إنتظار إنخفاض كثافة السيارات العابرة لتجنب حالة الإرتباك التى يحدثها عبور أحد المشاة أمام أكثر من سيارة تسير فى نهر الطريق متوازية، إلا أن المتوفى أقدم على عبور الطريق الرئيسى وفى موضع غير مخصص لعبور المشاة، أثناء قدوم أكثر من سيارة على مسئوليته.

ومن ذلك يبين إنعدام أى خطأ فى جانب المتهمه، وأن الإهمال والرعونة والتهور قائم فى جانب المتوفى دون المتهمه.

الخطأ غير العمدى لا يفترض

ولايجوز إفتراضه

وقضت محكمة النقض فى العديد من أحكامها بأن :

" الخطأ فى جرائم الخطأ غير العمدى لايفترض، وأن سلامة الحكم بالإدانة فى الجرائم غير العمدية مشروطة ببيان ركن الخطأ والتدليل عليه.

وفى حكم لها تقول محكمة النقض :

" يجب لسلامة الحكم فى الجرائم غير العمدية أن يبين عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردوداً إلى أصل صحيح ثابت بالأوراق. وأنه يجب لذلك على الحكم أن يستظهر قدر الحيلة الكافية التى قعد الطاعن عن إتخاذها ومدى العناية التى فاته بذلها وكيفية سلوكه والظروف المحيطة والصلة بينها وبين الحادث ليتسنى — من بعد — بيان مدى قدرة الطاعن فى هذه الظروف على تلافى الحادث، وأثر ذلك كله على قيام أو عدم قيام ركن الخطأ وتوافر رابطة السببية أو إنتفائها، وأن الحكم إذ أغفل بيان ما تقدم يكون معيباً بالقصور مما يستوجب نقضه".

• نقض ١٩٨٥/١/٢٣ — س ٣٦ — ١٥ — ١١٤

كما قضت محكمة النقض بأن :

" متى كان الثابت أن المتهم كان يسير بسيارته بسرعة عادية ملتزماً في سيره الطريق الطبيعي المباح له السير فيه، وأن المجنى عليه هو الذى إندفع في سيره وهو يعبر الشارع دون أن يتحقق من خلوه من السيارات ودون أن يلاحظ السيارة وهى مقبلة فاصطدم بمقدمتها وسقط تحتها — فإن الحكم المطعون فيه لا يكون مخطئاً إذا قضى ببراءة المتهم " .

- نقض ١٩٤٥/١٠/٨ — مجموعة القواعد القانونية — محمود عمر — ج ٦ — رقم ٦١٠ — ص ٧٤٨

كما قضت محكمة النقض بأن :

" صحة الحكم فى جريمة القتل الخطأ تستوجب بيان وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم، وأن إسناد رابطة السببية يتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ محدد للجاني، وأنه إذا لم يبين الحكم مدى قدرة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلافى وقوعه وأثر ذلك فى قيام ركنى الخطأ ورابطة السببية فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه " .

- نقض ١٩٨٥/١٠/٣ — س ٣٦ — ١٤٣ — ٨١٠

ومن المقرر فى هذا الصدد أنه :

" لما كان الخطأ هو الركن الجوهري فى جريمة القتل غير العمدى وبغيرة يتحول القتل إلى حادث عرضى ولا تقوم من اجله مسئولية — فإنه يجب على محكمة الموضوع أن تبينه فى حكمها بالإدانة وتورد الدليل عليه مردوداً إلى أصل صحيح ثابت بالإوراق ويتعين أن يكون هذا البيان واضحاً بحيث يمكن أن يستخلص منه الإقتناع بتوافر الخطأ وإلا كان الحكم معيباً لقصور تسبيبه " .

- نقض ١٩٦٩/٢/١٠ — س ٢٠ — ٢٣١ — ٤٩ .
- نقض ١٩٦٩/٦/٣٠ — س ٢٠ — ٩٩٣ — ١٩٤ .
- نقض ١٩٣١/٤/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٤٨ ص ٣٠٠ .

كما قضت :

" بأن جريمة القتل الخطأ تقتضى — حسبما هى معرفة به فى المادة ٢٣٨ عقوبات لإدانة المتهم أن يبين الحكم الخطأ الذى قارفه، ورابطة السببية بين الخطأ والقتل، بحيث لا يتصور وقوعه بغير هذا الخطأ، فإذا كان الحكم لم يبين أوجه الخطأ الذى نسب إلى الطاعن بما يقيم امرها ولم يحققها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها، كما لم يبين علاقة السببية أيضاً بالإستناد إلى الدليل الفنى المثبت لسبب القتل لكونه من الأمور الفنية البحتة فإن الحكم يكون واجب النقض " .

- نقض ١٩٦٩/٦/٣٠ — س ٢٠ — ١٩٤ — ٩٩٣ .
- نقض ١٩٧٣/٥/٢٧ — س ٢٤ — ١٣٥ — ٦٥٧ .

كما قضت :

" بان الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ومن ثم فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة فى جريمة القتل الخطأ أن يبين - فضلاً عن مؤدى الأدلة التى إعتد عليها فى ثبوت الواقعة عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردوداً إلى أصل صحيح ثابت فى الأوراق ."

• نقض ١٩٧٣/٢/١١ - س ٢٤ - ١٤٦ - ٣١.

• نقض ١٩٦٤/١/٢٧ - س ١٥ - ٩٢ - ١٩.

و استقر قضاء النقض على أن :

" الخطأ غير العمدى هو اخلال المتهم عند تصرفه - بواجبات الحيطة والحذر التى يفرضها القانون وعدم حيلولته دون أن يقضى تصرفه إلى حدوث النتيجة الاجرامية وهى الوفاة أو الأصابة فى حين كان فى إستطاعته ذلك ومن واجبه.

• نقض ١٩٦٤/١/٢٧ - مج المكتب الفنى - س ١٥ - ١٩ - ٩٢

• نقض ١٩٣٤/٢/٢٦ - مج القواعد القانونية - ج ٣ رقم ٢١٣ ص ٢٧٣

• شرح العقوبات - القسم الخاص - للدكتور محمود نجيب حسنى - طبعة ١٩٨٦ ص ٤٠٢ ومابعدها

ومن المقرر لذلك أن الشارع الجنائى لا يعترف بقرائن الخطأ، وخطته فى ذلك مختلفة عن خطة الشارع المدنى، وتستند خطة الشارع الجنائى الى مبدأ شخصية السؤولية الجنائية. وتطبيقاً لذلك، لا يفترض خطأ من ارتكب فعلاً. بل يتعين اثبات ذلك الخطأ، والمكلف بالإثبات هو سلطة الإتهام، فان لم يثبت خطأ المتهم تعيين على القاضى أن يبرئه، دون أن يكلفه باثبات أنه لم يأت خطأ.

• شرح العقوبات - القسم الخاص - للدكتور نجيب حسنى - ط ١٧٨٦ - ص ٤١٤

• نقض ١٩٣١/٤/٢٣ - مج القواعد القانونية - عمر - ج ٢ - رقم ٢٤٨ - ٣٠٠

• نقض ١٩٦٩/٦/٣٠ - س ٢٠ - ١٩٤ - ٩٩٣

مما تقدم يبين إنعدام الدليل على قيام عنصر الخطأ فى حق المتهم، وإنه لم يكن فى وسعها مفاداة الحادث، مهما كان إحترازها وتفتننها ومهارتها، وهو موقف لا يستطيع كائن مهما كان حذقه ومهارته أن يتفادى وقوعه.

إنقطاع رابطة السببية

للمتهمه بالحادث

الذى يرجع للخطأ الجسيم

للمتوفى وحده دون سواه

إذا كان الطريق طريقاً رئيسياً مخصصاً للسيارات، لا يقطعه المشاة ولا يجوز لهم عبوره، فإن واجب التأكد من خلوّه من المركبات قبل عبوره أو النزول إلى نهره، إنما يقع منطقاً وقانوناً على السواء، على المترجل المقدم على العبور. وهو تأكد وتحوط وتبصر يسير عليه، وواجب يلزمه به القانون أيضاً. بل هو يجزئ إن أجراه خلافاً لقواعد المرور على مسؤوليته الخاصة والكاملة، فالقانون، لا يخاطب قائد المركبات فقط بشأن تعليمات الطرق والمرور، وإنما يخاطب المشاة والمترجلين أيضاً — بل قدمهم نص المادة / ٦٣ من قانون المرور — فى مجال واجب الإلتزام بالأصول والتعليمات — على قائد المركبات، نابعاً فى ذلك من منطق الحقيقة التى أسلفناها ألا وهى أن المترجل المقاطع لطريق السيارات إنما عليه التبصر والتحوط والتأكد من خلوّه قبل العبور. لذلك قممه النص الآن فى مجال واجب الإلتزام بالتعليمات، فجرت المادة / ٦٣ مرور على أنه : " وعلى المشاة (ذكرهم النص أولاً) وقائدى جميع المركبات إلتزام جميع قواعد المرور وآدابه واتباع إشارات المرور وعلاماته. إلخ ". فإذا كان ذلك، فإن واجب المترجل يكون أوجب وألزم، وعلى مسؤوليته الكاملة، إن عبر فى موضع لايجوز للمترجلين عبوره على الإطلاق !!!!

إذا كان ما تقدم واجبا على المترجل فى جميع الأحوال قبل عبور طريق سيارات، وأوجب عند عبور طريق سريع، فإنه أكثرما يكون وجوباً عند منزل كوبرى أثر النبى بمصر القديمة بشارع كورنيش النيل — وفى موضع غير مخصص لعبور المشاة !!!!

وقد إفترض القانون نفسه مأسلفناه، من أن الحوادث لا ترجع فرضاً فى جميع الأحوال الى خطأ قائد المركبات. بل أفصح عن الفرض الآخر، وهو خطأ المشاة الذى قد يتسبب فى حوادث تصيب مستقلى المركبات. وهى ظاهرة نلمسها كثيراً للأسف نتيجة تسبب المشاة فى الشارع المصرى، وعدم تبصرهم أو إحتياطهم فى العبور ناهيك بالإندفاع فى نهر الطريق، وقطع مسير السيارات على هذا النحو الغريب سالف الذكر. لذلك فإن المادة / ٦٤ مرور بعد أن تحدثت عن نظام اللافتات والإشارات والتعليمات ومنع المشاة فى أماكن معينة، قفت بالتعليق بأن ذلك لتأمين وسلامة " الركاب والمشاة والمركبات ". ولا يخفى كيف أن نص إبتدأ بسلامة الركاب قبل أن يقف بسلامة المشاة تعبيراً منه عما يمكن أن يحدثه سوء تصرف المشاة من مساس بسلامة الركاب !!!!.

وواقعة الحادث تورى بأن سببه يرجع إلى خطأ المتوفى الجسيم الذى لم ينتظر خلو الطريق

من المركبات، وإنما إندفع إلى نهر الطريق المخصص والمزدحم بالمركبات في إندفاع وبلا تبصر، وفي مكان غير مخصص لعبور المشاة، ثم بعد أن عبر وإجتاز من أمام سيارة المتهم، إرتد فجأة للخلف نتيجة عدم احتياطه وعدم تبصره لحالة الطريق الذي إندفع في عبوره دون أن ينتظر خلوه من المركبات، ثم هو في إرتداده المفاجئ المباغت لم يلتفت إلى سيارة المتهم التي سارت محاذيه له والتي كان قد إجتاز من أمامها وإطمأنت قائدها (المتهم) إلى إجتيازها ثم فوجئت به يرتد فجأة ليصطدم بمقدمتها. فالمتهم لم تصدم المجنى عليه وإنما المجنى عليه هو الذي إصطدم بسيارة المتهم. - ولا مبالغة في ذلك، فهذه هي بالفعل صورة الحادث، ذلك أن إرتداد المجنى عليه للخلف بعد عبوره من أمام سيارة المتهم، كان إرتداداً مباغتاً مفاجئاً وهو بمحاذاة سيارة المتهم فاصطدم بمقدمتها، فهو إصطدام بفعل المجنى عليه الذي لم يدع في الواقع أى فرصة للمتهم لمفاداته... لأنه إرتد بغته وهو بمحاذاة مقدمة السيارة فإصطدم بها دون أن يدع للمتهم أى فرصة لمفاداته !!!.

نقول محكمة النقض: في حكمها الصادر ١٩٨٥/١٠/٣ - س ٣٦ - ١٤٣ - ٨١٠،

" رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب أسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للأمر، كما أنه من المقرر أن خطأ الغير ومنهم المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى إستغرق خطأ الجاني (ناهيك بالا يكون هناك أى خطأ من المتهم) وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة ".

- نقض ١٩٨٥/١٠/٣ - س ٣٦ - ١٤٣ - ٨١٠
- نقض ١٩٨٦/١١/٢٠ - س ٣٧ - ١٧٨ - ٩٣٨
- نقض ١٩٦٩/١١/١٧ - س ٢٠ - ٢٥٧ - ١٢٧٠
- نقض ١٩٧٠/١١/٨ - س ٢١ - ٢٥٧ - ١٠٦٩
- نقض ١٩٧٣/١٢/٩ - س ٢٤ - ٢٣٧ - ١١٦٢

ومن المستقر عليه في قضاء النقض :

" أن جريمة الإصابة الخطأ لا تقوم قانوناً إلا إذا كان وقوع الجرح متصلاً بحصول الخطأ من المتهم إتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور حصول الجرح لو لم يقع الخطأ فإذا إنعدمت رابطة السببية إنعدمت الجريمة لعدم توافر أحد العناصر القانونية المكونة لها. "

- نقض ١٩٨٦/١١/٢٠ - س ٣٧ - ١٧٨ - ٩٣٨ - طعن ٣٩٣٥ / ٥٦ ق
- نقض ١٩٨٩/١١/٢٥ - س ٤٠ - ٢٠٨ - ١٢٩٤ - طعن ٤٨٣٩ / ٥٨ ق
- نقض ١٩٧٨/١١/٢٧ - س ٢٩ - ١٧٢ - ٨٣٦ - طعن ٧١٢ / ٤٨ ق
- نقض ١٩٧٨/٣/١٣ - س ٢٩ - ٥٣ - ٢٨٣ - طعن ٩٧ / ٤٨ ق
- نقض ١٩٥٦/٢/٧ - س ٧ - ٤٨ - ١٤٢ - طعن ٧٥٩ / ٢٥ ق

كما قضت محكمة النقض :

" بأن جريمة القتل الخطأ تقتضى — حسبما هي معرفة به فى المادة ٢٣٨ عقوبات لإدانة المتهم أن يبين الحكم الخطأ الذى قارفه، ورابطة السببية بين الخطأ والقتل، بحيث لا يتصور وقوعه بغير هذا الخطأ، فإذا كان الحكم لم يبين أوجه الخطأ الذى نسب إلى الطاعن بما يقيم امرها ولم يحققها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها، كما لم يبين علاقة السببية أيضاً بالإستناد إلى الدليل الفنى المثبت لسبب القتل لكونه من الأمور الفنية البحتة فإن الحكم يكون واجب النقض ".

• نقض ١٩٦٩/٦/٣٠ — س ٢٠ — ١٩٤ — ٩٩٣.

• نقض ١٩٧٣/٥/٢٧ — س ٢٤ — ١٣٥ — ٦٥٧.

كما قضت محكمة النقض بأن :

" جريمة الاصابة الخطأ لا تقوم قانوناً إلا إذا كان وقوع الجرح متصلاً بحصول الخطأ من المتهم إتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور حصول الجرح لو لم يقع الخطأ، فإذا إنعدمت رابطة السببية إنعدمت الجريمة لعدم توافر أحد العناصر المكونة لها ".

• نقض ١٩٥٦/٢/٧ — س ٧ — ٤٨ — ١٤٢

• نقض ١٩٥٥/٤/٢٦ — س ٦ — ٢٦٣ — ٨٧١

وإذ الثابت مما تقدم ان الحادث يرجع للخطأ الجسيم والوحيد للمتوفى /..... الذى يعزى الحادث إلى خطئه الجسيم دون أى خطأ للمتهمة، وقد أقدم المصاب فى طيش ورعونه وإندفاع وإنعدام تبصر على إقتحام نهر الطريق عند منزل كوبرى أثر النبى فى مكان لا يوجد به ويستحيل أن يخصص به مكان لعبور المشاة، وإصطدم هو بمقدمه سيارة المتهمة التى كانت تسير بسرعة عاديه فإن المتوفى /..... يكون هو المسئول الوحيد عما لحق به بفعل خطئه هو، ورعونته هو، وإندفاعه هو، وعدم تبصره هو وإصطدامه هو بمقدمه سيارة المتهمة.

إلا أن الحكم المستأنف لم يرد على هذا الدفاع إلا بقوله :

لما كان الاتهام ثابتاً قبل المتهمة ثبوتاً كافياً اخذاً من الثابت بالأوراق وما جاء بمحضر الشرطة ومن أقوال شهود الواقعة ومن التقرير الطبى المرفق بالأوراق ومن أقوال المتهمة بتحقيقات الشرطة من قيامها بالأصطدام بالمجنى عليه (!؟) وحدثت به الأصابات التى أودت بحياته (!؟) .

وهذا التسبب لا يواجه دفاع المتهمة الذى طويت عليه مذكرة دفاعها وهو دفاع جوهرى جدى، بل ان الحكم قد جاء خالياً من أى اسباب حقيقية مما يصدق عليه عبارة محكمة النقض — اسباب فى الظاهر ولا مقنع فيها، فواضح أن أسباب الحكم جاءت فى عبارات عامة معماه وفى صورة مُجْمَلَة مُجْهَلَة، ولم يعتنى الحكم بإيراد الأدلة على قضائه بحيث لا يمكن الوقوف على

مسوغات ما قضى به، فلم يرد الحكم على تمسك المتهمه بعدم وقوع خطأ منها، ولا على ما شهد به زميل المتوفى من أن الخطأ خطأ المتوفى مما يشوب الحكم بالبطلان ويستوجب إلغاؤه.

وقد قضت محكمة النقض فى العديد من أحكامها بأن :

" إفراغ الحكم فى عبارات عامة معماه أو وضعه فى صورة مجملة مجهلة لا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من إستيجاب تسبیب الأحكام — الأمر الذى يعيبه ويبيطله "

• نقض ١٩٦٩/٥/١٢ — س ٢٠ — ١٤٤ — ٧٠٦

فلا يكفى فى بيان الأسباب الإشارة إلى أدلة الثبوت من غير إيراد مؤداها، إذ الإجمال فى ذكر أدلة الثبوت لا يمكن معه الإطمئنان إلى أن المحكمة حين حكمت فى الدعوى قد بينت الواقعة المسندة إلى المتهم وقام الدليل الصحيح عليها.

وقضت محكمة النقض بأن :

" قول الحكم أن التهمة ثابتة فى حق المتهمه من واقع بلاغ المجنى عليها وهى تشكل أركان جريمة السرقة المنصوص عليها قانوناً دون أن يبين وجه إستدلاله ببلاغ المجنى عليه على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة فى حق الطاعنة وفى ضوء التكييف الصحيح للواقعة فإن الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون قاصر البيان بما يستوجب نقضه ."

• الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٥٠ — جلسة ١٩٨٠/١١/٢٦

• نقض ١٩٩٠/١١/٢٦ — س ٣١ — ٢٠٠ — ١٠٣٧

كما قضت محكمة النقض بأنه :

" لكى يتحقق الغرض من التسبیب يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به أما إفراغ الحكم فى عبارات عامة معماه أو وضعه فى صورة مجملة فلا يتحقق به الغرض الذى قصده الشارع من إستيجاب تسبیب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم ."

• نقض ١٩٧٣/١/٢٩ — س ٢٤ — ٢٧ — ١١٤

كما قضت بأنه :

" يجب ألا يُجمل الحكم أدلة الثبوت فى الدعوى بل عليه أن يبينها فى وضوح وأن يورد مؤداها فى بيان مفصل للوقوف على ما يمكن أن يستفاد منها فى مقام الرد على الدفع الجوهريه التى يدلى بها المتهم ."

• نقض ١٩٧٢/١١/١٩ — س ٢٣ — ٢٧٣ — ١٢١١

وتقول فى حكم آخرها :

" إذا حكمت المحكمة بإدانة متهم وإقتصرت فى الأسباب على قولها إن التهمة ثابتة من التحقيقات والكشف الطبى فإن هذا الحكم يكون غير مقنع ويتعين نقضه " .

• نقض ١٩٢٩/٢/٢٨ – مجموعة القواعد القانونية – ج ١ – ق ١٨٣ – ص ٢٢٣

كما قضت محكمة النقض بأنه :

" من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التى تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها فى الحكم بياناً كافياً فلا يكفى مجرد الإشارة إليها بل ينبغى سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منه مدى تأييده للواقعة كما إقتضت بها المحكمة ومبلغ إتفاقه مع باقى الأدلة التى أقرها الحكم حتى يتضح وجه إستدلاله بها وحتى تستطيع محكمة النقض مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما أوردها الحكم وإلا كان معيباً "

• نقض ١٩٨٥/١/٧ – س ٣٦ – ٦ – ص ٦٣ – طعن ٥٤/٨١٠٦ ق

لما تقدم

تطلب المتهمة :

الحكم بقبول الاستئناف شكلاً، وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً ببراءة المتهمة المستأنفة مما نسب إليها، مع رفض الدعوى المدنية والزام رافعها بالمصروفات – ومقابل أتعاب المحاماة.

وإحتياطياً جازماً : سماع شاهد النفى /..... "

{ إنتهى ما نقلناه بنصه عن مذكرة دفاع الطاعنة للمحكمة الإستئنافية }

ومع جوهرية هذا الدفاع المكتوب الذى نقلناه بنصه، إلا أن الحكم المطعون فيه إذ أشاح كليةً على ماسلف ببيانه عن تحقيق دفاع الطاعنة، فإنه لم يعرض بتاتاً لهذا الدفاع المكتوب لا بالإيراد ولا بالرد، فلا هو أشار إلى مذكرة دفاع الطاعنة المقدمة لمحكمة أول درجة والتى سكت حكم أول درجة عن التعرض لها إيراداً ورداً، ولا هو عرض أو حتى أشار إلى مذكرة دفاع الطاعنة المقدمة للمحكمة الإستئنافية، وبذلك صادر قضاء أول وثانى درجة مصادرة تامة مطبقة على دفاع الطاعن ؟!!!!

وقد قضت محكمة النقض فى العديد من أحكامها بأنه :

" من المقرر أن الدفاع المكتوب – مذكرات كان أو حواظ مستندات – هو تنمة للدفاع الشفوى، وتلتزم المحكمة بأن تعرض له إيراداً ورداً وإلا كان حكمها معيباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع.

• نقض ١٩٨٤/٤/٣ - س ٣٥ - ٨٢ - ٣٧٨

• نقض ١٩٧٨/٦/١١ - س ٢٩ - ١١٠ - ٥٧٩

• نقض ١٩٧٧/١/١٦ - س ٢٨ - ١٣ - ٦٣

• نقض ١٩٧٦/١/٢٦ - س ٢٧ - ٢٤ - ١١٣

• نقض ١٩٧٣/١٢/١٦ - س ٢٤ - ٢٤٩ - ١٢٢٨

• نقض ١٩٦٩/١٢/٨ - س ٢٠ - ٢٨١ - ١٣٧٨

ومن ذلك يبين أن الحكم المطعون فيه معيب بالقصور وبالإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه.

ثالثاً : القصور المعيب فى التسبب والبيان.

لم يورد الحكم المطعون فيه بياناً للواقعة الجنائية تقوم به عناصر المسؤولية فى جرائم القتل الخطأ والإصابة الخطأ، ذلك أن بيان الواقعة هو على حد تعبير محكمة النقض بيان الأفعال والمقاصد التى تتكون منها أركان الجريمة بحيث يستفاد من الحكم ماهية الفعل أو الأفعال المادية التى صدرت من المتهم وفى وقائع القتل والإصابة الخطأ يتعين بيان الخطأ الصادر من الجانى بياناً كافياً يتضمن الصورة التى ينطوى تحتها من الصور التى أشارت إليها المادتان ٢٣٨، ٢٤٤ عقوبات وألاً وجب نقض الحكم، لأن أغفال هذا البيان لا يمكن محكمة النقض من صحة تطبيق القانون.

• نقض ١٩٧٧/١/٢٦ - س ١٥ - ١٩ - ٩٢

• نقض ١٩٧٣/٣/٤ - س ٨ - ٣٢ - ١٠٧

• نقض ١٩٨٢/١/١٦ - س ٨ - ٣٣ - ٥٤

• نقض ١٩٧٨/٦/١٢ - س ٢٩ - ١١٩ - ٦١٤

وقضت محكمة النقض فى العديد من أحكامها بأن الخطأ فى جرائم الخطأ غير العمدى لايفترض، وأن سلامة الحكم بالإدانة فى الجرائم غير العمدية مشروطة ببيان ركن الخطأ والتلليل عليه، وفى حكم لها تقول محكمة النقض : " يجب لسلامة الحكم فى الجرائم غير العمدية أن يبين عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردوداً إلى أصل صحيح ثابت بالأوراق. " وأنه يجب لذلك على الحكم أن يستظهر قدر الحيلة الكافية التى قعد الطاعن عن إتخاذها ومدى العناية التى فاته بذلها وكيفية سلوكه والظروف المحيطة والصلة بينها وبين الحادث ليتسنى من بعد بيان مدى قدرة الطاعن فى هذه الظروف على تلافى الحادث، وأثر ذلك كله على قيام أو عدم قيام ركن الخطأ وتوافر رابطة السببية أو إنتفائها وأن الحكم إذ أغفل بيان ما تقدم يكون معيباً بالقصور مما يستوجب نقضه "

• نقض ١٩٨٥/١/٢٣ - س ٣٦ - ١٥ - ١١٤

كما قضت محكمة النقض بأن " صحة الحكم فى جريمة القتل الخطأ تستوجب بيان وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقفه وموقف المجنى عليه حين وقوع الحادث، وأن إعتبار مخالفة القوانين واللوائح والأنظمة خطأ فى جريمتى القتل أو الإصابة الخطأ مشروط بأن تكون المخالفة هى بذاتها سبب الحادث، وأن إسناد رابطة السببية يتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ محدد للجاني وأن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى إستغرق خطأ الجاني، وأن مجرد القيادة بسرعة ومصادمة المجنى عليه لا تكفى للإدانة إذا لم يبين الحكم مدى قدرة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلافى وقوعه وموقف المجنى عليه وسلوكه وأثر ذلك فى قيام ركنى الخطأ ورابطة السببية "

فى حكمها الصادر ١٠/٣/١٩٨٥ - س ٣٦ - ١٤٣ - ٨١٠. تقول محكمة النقض :

١ - من المقرر أن عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة وأن أمكن إعتباره خطأ مستقلاً بذاته فى جرائم القتل والإصابة الخطأ إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هى بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها، وكان من المقرر أيضاً أنه يجب قانوناً لصحة الحكم فى جريمة القتل الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث.

٢ - رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب أسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للأمر، كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى إستغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة.

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أتخذ من مجرد قيادة الطاعن للسيارة مسرعاً مايوفر الخطأ فى جانبه دون أن يستظهر قدر الضرورة التى كانت توجب عليه السير بسرعة معينة تفادياً لوقوع الحادث، كما أغفل بحث موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه ليتسنى - من بعد - تبيان مدى قدرة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلافى وقوعه وأثر ذلك كله فى قيام أو عدم قيام ركنى الخطأ ورابطة السببية التى دفع الطاعن - على ما جاء بمدونات الحكم - بانقطاعها، وهو دفاع جوهرى يترتب على ثبوته إنتفاء مسئولية الطاعن الجنائية، فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بياناً كافياً يمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى، بما يعيبه بالقصور. "

• نقض ١٠/٣/١٩٨٥ - س ٣٦ - ١٤٣ - ٨١٠

كما قضت محكمة النقض بأنه :

١ - من المقرر أن عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والانظمة وإن أمكن اعتباره خطأ مستقلاً بذاته فى جرائم القتل الخطأ إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هى بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها.

٢ - من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم فى جريمة القتل الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب الى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث.

٣ - لما كانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب إسناد النتيجة الى خطأ الجانى ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للأمر، كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى أستغرق خطأ الجانى وكان كافياً بذاته لاحداث النتيجة، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أتخذ من مجرد قيادة الطاعن للسيارة بسرعة ودون إستعمال آلة التنبيه ما يوفر الخطأ فى جانبه ودون أن يستظهر قدر الضرورة التى كانت توجب عليه استعمال آلة التنبيه، وكيف كان عدم استعماله لها مع القيادة السريعة سبباً فى وقوع الحادث كما أغفل بحث موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه ليتسنى - من بعد - بيان مدى قدرة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه وأثر ذلك كله فى قيام أو عدم قيام ركن الخطأ ورابطة السببية، فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بياناً كافياً يمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى مما يعيبه. "

• نقض ١٩٨٥/٥/٨ - س ٣٦ - ١١٠ - ٦٢٢.

لما تقدم

تطلب الطاعة :

أولاً: ضم المفردات للزومها لتحقيق أوجه الطعن

ثانياً: الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعنة مما نسب إليها وإحتياطياً : إحالة القضية للحكم فيها مجدداً من دائرة أخرى.

الحامى / رجائى عطية